قوانين الزكاة الحديثة (٢)

س: تحدثنا في الحلقة السابقة عن أول محاولة لتقنين فريضة الزكاة، من خلال المشروع الذي أعده الإمام محمد أبو زهره عام ١٩٤٧م، ووعدنا المستمع الكريم بالحديث عن المشاريع التي تلت ذلك، فما هي المحاولة الثانية التي تمت بخصوص تقنين الزكاة في العصر الحديث؟

جـ- بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على رسوله الكريم المحاولة التي تلت مشروع الإمام محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى رحمة واسعة، جاءت من قبل مجلس الشعب المصري، من خلال المحاولة الشاملة التي قام بها هذا المجلس لتقنين الشريعة كلها وقد صدر عن لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية، بمجلس الشعب في عام ١٤٠٢هـ الموافق ١٩٨٢م، وكان بعنوان: اقتراح بمشروع قانون الزكاة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وهو مشروع مفصل، يتناول الجزئيات الدقيقة ويتعرض لكل كبيرة وصغيرة في موضوع الزكاة جمعاً وإنفاقاً، وتقرير عقوبات المخالفين والمتجاوزين من المكلفين أو الموظفين، وهو يقع في عدة أبواب كل باب يضم عدة فصول، فالباب الأول يتحدث عن الأموال التي تجب فيها الزكاة وإجراءات تحديدها، ويقع في ثلاثة فصول تتضمن ٢٠ مادة. أما الباب الثاني فيختص فصله الأول بشروط جمع الزكاة ويتحدث فصله الثاني عن مصارف الزكاة وفصله الثالث يتناول الحديث عن بيت مال الزكاة وشخصيته المعنوية، وموارده المختلفة إلى جوار الزكاة من الهبات وناتج استثمار الزكاة إن حدث والتعويضات والغرامات التي تفرض على المخالفين لأحكام القانون. ويقع هذا الباب في ١٩ مادة والباب الثالث يتحدث في فصله الأول عن

العقوبات وفصله الثاني عن أحكام عامة، وفصله الثالث عن حكم انتقالي مؤقت يتحدث عن الزكاة في الفترة التي تسبق التصديق على هذا القانون ويقع هذا الباب في ١٥ مادة. أي أن إجمالي مواد القانون ٥٤ مادة.

س: لقد كان مشروع الإمام أبو زهره يتكون من ثمانية فقط. أليس كذلك؟

جـ- نعم مشروع الإمام أبي زهره جاء مركزاً، أما مشروع مجلس الشعب فقد جاء مفصلاً، وهو أفضل بكثير من المشروع السابق، وبه إجابة شافية، وعلاج شافٍ لكل ما يحيط بقضايا جمع وإنفاق الزكاة.

س: ما هي الفروق الجوهرية بين المشروعين؟

جـ- الفروق الجوهرية بين المشروعين تتمثل في:

١- مشروع الإمام أبو زهره يفرض الزكاة على كل الأموال في داخل مصر وأيًّا كان مالكها، بينما مشروع مجلس الشعب يفرض الزكاة على المسلمين، ويلحقها بضريبة اسمها ضريبة التكافل الاجتماعي بنفس نسبة الزكاة وتفرض على المواطنين من غير المسلمين.

٢- الفرق الثاني أن مشروع الإمام أبو زهرة خلا من الحديث عن زكاة الثروة الحيوانية، وهذا أمر غريب لا نعرف له سبباً أو مبرراً، بينما مشروع مجلس الشعب عقد للثروة الحيوانية مادة (١١) وأورد فيها سبع فقرات تحدثت عن زكاة الأنعام ونصابها والواجب في كل عدد منها.

٣- الأمر الثالث: أن مشروع الإمام أبي زهره أحال إلى قانون الضريبة فيما يتعلق بالمخالفات والعقوبات، بينما مشروع مجلس الشعب عقد باباً كاملاً لموضوع

العقوبات، وحدد عقوبات تتناسب مع الزكاة وتتفق مع أحكام الشريعة فمثلاً من يزور في الإقرار الخاص بالزكاة فإذا عومل بقانون الضريبة فعقوبته بدنية وهي الحبس. أما في قانون الزكاة فقد أورد عقوبات مالية لذلك استناداً إلى الحديث الشريف الذي يقول: من أعطاها مؤتجراً فله أجرها، ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا.

٤- أخيراً فإن مشروع الإمام أبو زهره رحمه الله تعالى لم يتحدث عن بيت المال ولم ينظمه، بينما مشروع مجلس الشعب قدم تنظيماً دقيقاً لبيت المال محدداً واجباته وحقوقه، معلناً عن شخصيته المعنوية، موضحاً دوره الكبير في عملية الجمع والإنفاق.

س: ماذا عن حظ هذا المشروع من التطبيق وهو معد من قبل الهيئة التشريعية؟

جـ- للأسف فإن مشروع تقنين الشريعة برمته قد توقف عند إعداد كافة القوانين الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية، تطبيقاً للمادة الثانية من الدستور والتي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. قوانين الشريعة معدة من قبل مجلس الشعب منذ عام ١٩٨٢م، وهي موجودة في أدراج المجلس، ولعلها تحظى بالتطبيق يوماً ما. فلا شك في حاجتنا الماسة إلى تطبيق الشريعة في كل جنبات حياتنا وبخاصة الموضوع الذي نتحدث عنه وهو الزكاة. فالمجتمع في أمس الحاجة إلى جمع الزكاة واستخدامها في علاج المشكلات التي تؤرق المجتمع اليوم، مثل مشكلة البطالة المستشرية، ومشكلة الإسكان المنتشرة، ومشكلة أطفال الشوارع

الذين يحتاجون إلى دور تؤويهم، ومدارس تعلمهم، وغير ذلك من المشكلات الكثيرة.

س: هل توقف إعداد مشروعات الزكاة عند المشروعين اللذين تحدثنا عنهما؟

جـ- كلا هناك مشروعات أخرى كثيرة أعدت بواسطة جهات أخرى، فهناك المشروع الذي أعده مركز صالح كامل بجامعة الأزهر ومشروع أعده الأزهر عندما أعد تقنيناً كاملاً للشريعة.

س: ماذا عن قوانين الزكاة في العالم العربي؟

جـ- هناك عدة تقنينات صدرت وتطبق مثل قانون الزكاة في السودان والذي صدر عام ١٤٠٠هـ وقانون الزكاة المطبق في اليمن والذي صدر عام ١٩٩٩م، كما أن هناك مشروعات قوانين أخرى منها المشروع الذي أعدته الهيئة العالمية الشرعية للزكاة بالكويت، وأصدرت ما عرف بمشروع مقترح للقانون النموذجي للزكاة إلى جانب مشروع تقوم بإعداده الآن الهيئة العالمية للزكاة، التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والذي سيكون مشروعاً على مستوى الأمة الإسلامية.

كل هذه المشروعات والقوانين، تؤكد أننا في طريقنا بمشيئة الله تعالى إلى تنظيم فريضة الزكاة وجعلها في الصورة الكفيلة بتحقيق أهدافها التي شرعها الله تعالى من أجلها.

هذا وبالله التوفيق